

ملحق

السنة الثانية

العدد ٥٦

# الجريدة الرسمية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٩ آب سنة ١٩٤١

عمان : الاربعاء في ٥ ربيع الآخر ١٣٥٠

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الاولى للدورة فوق العادة الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

مكتبة الادب

## الجلسة الاولى

افتتحت الجلسة الاولى للدورة فوق العادة الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٥-٨-١٩٣١ المصادف يوم السبت الساعة العاشرة برئاسة نخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم تنيب عن الجلسة الا السادة عوده بك القسوس ، رفيق باشا الهادي ، صالح باشا العوران ، مري باشا الزر بقات ، سلطي باشا الابراهيم ، عادل بك العظمة  
نخامة الرئيس - سألوا على مسامح الاعضاء الكرام نص الارادة المطاعة فيما يتعلق بافتتاح الدورة فوق العادة :

بالنظر لوجود بعض اعمال تشريعية تستدعي اجتماع المجلس التشريعي للنظر فيها .  
نحس عبد الله ابن الحسين امير شرق الاردن .  
استناداً للمادة ( ١٩ ) والفقرة الثانية من المادة الثلاثين المعدلة من القانون الاساسي .  
وبناء على ما عرضه علينا فخامة رئيس وزرائنا .  
نصدر ارادتنا فيما هو آت :

« يدعى المجلس التشريعي للاعتماد في دورة فوق العادة لمدة سبعة عشر يوماً ابتداء من يوم السبت الموافق ١٥ اغسطس سنة ١٩٣١ وتنتهي يوم ٣١ اغسطس ١٩٣١ بقصد اقرار الامور المعنية فيما يلي :

- تعديل قانون صيانة الاسلاك البرقية .
- مشروع قانون الاعفاء من ضريبة البلديات .
- مشروع قانون الوكالات .
- مشروع قانون هبة اراض لسو الامير المعظم .
- مشروع قانون تقسيم اراضي بني حسن .
- نخامة الرئيس - فليقرأ السكرتير مشروع قانون صيانة الاسلاك البرقية .

فقري

نسعيد بك المنفي - ارجو من فخامة الرئيس ان يفضل باعداد ما يجب من الوسائل لوضع اسباب موجبة للقوانين الموزعة علينا لتمكين من فهمها وما يري اليه من غلبة حسب الاصول المتبع .

توفيق بك - ان ما طلبه حضرة العضو المحترم حق وقد انتهت الى هذا الامر في الصباح واوعزت لمن يجب باعداد الاسباب الموجبة لجميع القوانين وارسالها لتوزع على اعضاء مجلسكم الموقر . اما الاسباب الموجبة لهذا القانون فهي ان قانون صيانة الاسلاك البرقية كان قاسياً وغير قابل التطبيق لانه يحتوي من جهة على اجبار مشايخ ومخاتير القرى باعطاء اسناد تهديم يمكن من المستطاع تطبيق هذا الامر ومن جهة اخرى فقد كان مشروطاً ان لا يقل الجزاء النقدي الواجب تأديته فيما اذا حصل تعدد على الاسلاك عن ( ٥٠ ) جنياً في حين ان بعض الحالات لم تكن تستلزم الغرامة الكبيرة ولهذا عدل القانون بشكل يجعل الحد الاعلى للغرامة ( ٥٠ ) جنياً وصار من الممكن ان يحكم في بعض الحالات باقل من خمسة جنديات او جنيه واحد فاذا رأى المجلس حالته الى اللجنة القانونية ارجو ان يوافق على ذلك .

فقرر المجلس حالته على لجنة القوانين

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون الاعفاء من ضريبة البلدية لسنة ١٩٣١  
فقري

توفيق بك - ان الاسباب الموجبة لهذا القانون هي ان البلديات كانت تطالب دوائر الحكومة والقوات رسم الدخولية لما يريد ان الحكومة او القوات من بضائع ولوازم ولا يمكن من المقول ان تدفع الدوائر والقوات ضرائب ورسوم لهذا وضع مشروع قانون بالشكل الذي ترونه ، غير انه بعد اذاعته في الجريدة الرسمية ، ورد من بعض البلديات اعتراضات عليه وكانت هذه الاعتراضات على المادة الاولى التي نصت بان هذا القانون ينفذ من بداية شهر نيسان سنة ١٩٣١ وقد مضى على ذلك التاريخ سنة واربعة اشهر .

ليس من المقول ان تشمل القوانين ما قبلها ، الا اذا كانت هناك ضرورة وقد وجد المجلس التنفيذي هذه الاعتراضات صحيحة ، فقرر كما ترون في ذيل النسخ الموزعة عليكم ان تجعل للمادة على ان هذا القانون يعتبر نافذ للمقول من تاريخ نشره اي بعد تصديقه من مجلسكم العالي ومن قبل صاحب السمو الملكي الامير المعظم .  
اما الاعتراضات الاخرى فكانت على المادة الثالثة منه وهذه المادة نصت على ان المتهمين

الذين يتوسطون لطلب البضائع واللوازم لدوائر الحكومة يعفون من الرسوم او ترد اليهم تلك الرسوم اذا كانوا قد ادوها .

ولما كان ذلك يستدعي محاذير كثيرة ور بما يساه استعالة اعترضت البلديات عليه ونظر المجلس التنفيذي في اعتراضاتها فوجدتها محقة وقرر رفع المادة الثالثة بكاملها .

واذن يبقى من القانون مادتان الاولى منه عدلت بحسب ما ذكرت فاذا رأيت من المناسب اجالته على اللجنة المالية ارجوان توافقوا على ذلك

سعيد بك المفتي - نريد ان نعلم فيما اذا كان استوفى شيء من ذلك ؟

توفيق بك - لحد الآن لم يستوفى شيء من ذلك ولكن كان حصل خلافات والدوائر جلبت بعض الاوقات بواسطة المتهمدين ولم يرد اليهم شيء من الرسم وقد وضع هذا القانون منعاً للمشاكل والاختلافات .

فخامة الرئيس - هل توافقون على احوالة للمشروع الى اللجنة المالية ؟

فوافق المجلس على احواله الى اللجنة المالية

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون الوكالات .

توفيق بك - اقترح ارجاء قرائته للجنة الآتية حتى ترد الاسباب الموجهة .

فوافق المجلس على هذا الاقتراح .

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون هبة اراض لسمو الامير عبدالله المعظم .  
قري .

سعيد بك المفتي / حاجة لاسباب موجبة لهذا القانون فالاسباب هي نفس القانون .

فوافق المجلس على احوالة للمشروع المذكور على لجنة القوانين .

ماجد باشا - انا ارى انه لا يجوز التأخير في البحث في امر هذا القانون خصوصاً لان الاراضي متروكة وغير مزروعة فستحسن وهبها لسمو الامير المعظم لاصلاحها والاستفادة منها ونحن مستعدون لتقديم املاكنا الخاصة لسموه .

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون الحاكم الشرعية لسنة ١٩٣١ والقرارات المضافة اليه .  
قري .

توفيق بك - ان الاسباب الموجبة لهذا القانون هي ان مقام وزير العدل ومقام قاضي القضاة كان يشغل منذ تاريخ نشر قانون الموظفين حتى شهر شباط الماضي من قبل شخص واحد اي ان

وزير العدل كان قاضي القضاة ، وكان قضاة الشرع وموظفوها يمينون من قبل « المجلس القضائي » وهذا المجلس كما هو معلوم مؤلفاً من وزير العدل ومن المستشار القضائي ومن قاضي يتخبه وزير العدل فيعد ان فصل القضاء الشرعي عن القضاء النظامي من حيث الادارة ايضاً لم يعد من المقبول ان تعين قضاة الشرع وموظفوه من قبل المجلس القضائي .

وهذا هو السبب لوضع هذا القانون لمحافظة استقلال الحاكم الشرعية عن دوائر العدل .

فاذا رأيت من المناسب احوالته على لجنة القوانين فارجو الموافقة على ذلك

فوافق المجلس على احواله على اللجنة المذكورة

فخامة الرئيس - فليقرأ مشروع قانون تنظيم اراضي بني حسن

توفيق بك - ارجو ارجاء البحث في امر هذا المشروع الى ان تصل الاسباب للموجهة

فوافق المجلس على ذلك

فخامة الرئيس - الجلسة الآتية يوم الثلاثاء الساعة العاشرة

سكرتير المجلس التشريعي

ورفعت الجلسة

عمر زكي